جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العدد التاسع والثلاثون
الجزء الثاني / أيار / ٢٠٢٠

مستَتبَعات التراكيب القرآنية عند ابن عاشور في تفسيره

م. د. مقبول علي بشير النعمة
جامعة الموصل/ كلية الآداب
Email: mmwff@yahoo.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على مفهوم مستتبعات التراكيب عند ابن عاشور، وكيف أفاد منه عند تفسيره للتراكيب القرآنية في تفسيره المعروف (التحرير والتنوير)، سيما وأنّ هذا التفسير قد قدم له ابن عاشور بمقدمة مفصلة تحدث فيها عن أصول التفسير، وقد ذكر فيها مستتبعات التراكيب في إطار حديثه عن تعدد المعاني وآلية التعامل معها.

وقد قام البحث بتتبع كل الإشارات التي جاءت في تفسير ابن عاشور عن مستتبعات التراكيب، سواء في المقدمة أم في التفسير، لتشكل بمجملها بيانات بحثية، تشتمل على المستويين: النظري والتطبيقي، وقد جمّع البحث تلك الإشارات، وبوّبها، وأعطاها عنوانات مناسبة؛ لتشكل العماد الذي يمكن من خلاله استخلاص رؤية ابن عاشور لمستتبعات التراكيب وجهده فيها، ثم خلص بعد ذلك إلى بيان مفهومه لمستتبعات التراكيب بعبارة موجزة.

Subordinates of Quran Structures in Ibn - Ashoor's Interpretation

Dr. L. Maqbool Ali Basheer Alni'ma
Mosul University / College of Arts

Abstract

The present study demonstrates the concept of structure subordinates as Ibn Ashoor thinks, and how he utilized this concept to interpret the structures of the Quran in his well-known interpretation ***(Tafsir) al-Tahrir wa'l-Tanwir***.

In the introduction of this book, Ibn Ashoor talks in details about the origins of Quran interpretation, in which the structure subordinates are presented as he talks about Homonyms, or multiple-meaning words, and how we can deal with.

The study traces, in Ibn – Ashoor's Interpretation, all the signs of structure subordinates, that come out in the introduction or in the interpretation. All of them formed researching information on the theoretical and practical levels. These signs have been collected and classified with suitable titles to form a pillar through which Ibn Ashoor's opinion and effort about structure subordinates can be extracted.

The conclusion shows briefly his opinion about the concept of structure subordinates.

تمهيد:

مستَتبَعات التراكيب مصطلح مذكور في مصادر قديمة وحديثة، من التي لها علاقة بعلم الأصول كما أنّ لها علاقة بعلوم البلاغة، ويبدو أنّ هذا جاء لارتباطه بالوظيفة الإبلاغية للغة ووظيفة التأثير.

وعلى الرغم من أنّ إشاراتٍ تضمنتها تلك المصادر تبين أنّ هذا المصطلح له أهمية بالغة، وتوحي بأنّه معروف بين أوساط أهل هذين العلمين، وأنّه نظريا يمثل أحد نوعي دلالة التركيب: (الأصلية والتابعة)، إلا أنّ الباحث أو الدارس قد يستغرب من افتقار تلك المصادر وغيرها إلى وجود حيز له، يكون مناسبا لتلك الإشارات وما تدل عليه عباراتها من عظيم أهمية له[١]، سواء أكان ذلك

على مستوى عرض المصطلح وتحديد مفهومه، أم على مستوى التطبيق في تحليل الشواهد القرآنية وكذلك النصوص الأدبية، التي لا شك في ثرائها العظيم بهذه الدلالة.

فلا ترى لهذا المصطلح بهذه التسمية ذكرا في معاجم مصطلحات الأصول[٢]، ولا في المصطلحات البلاغية، فعلى سبيل المثال، لا نرى في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (وهو المرجع المعاصر الذي تعول عليه الدراسات البلاغية في مجال المصطلح البلاغي)، لا نجد ذكرا لهذا المصطلح، لكنه ذكر مصطلحًا آخر يقترب من مفهومه، ولا يوافقه تماما[٣]، لا سيما على النحو الذي ذكره ابن عاشور وغيره، هذا إذا أخذنا في الحسبان أنّ ابن عاشور قد صرح في أكثر من مناسبة بارتباط مستتبعات التراكيب بعلوم البلاغة، على الوجه الذي سيبينه البحث لاحقا إن شاء الله.

وربما كانت أكثر المصادر التي تذكر هذا المصطلح هي بعض الشروح والحواشي على مطول التفتازاني في شرحه لتلخيص مفتاح العلوم[٤]؛ ذلك أنّ قضيةً فيها أخذ ورد حول عبارة للسكاكي أثارت المصطلح، يرى فيها ((أنّ التعريض تارة يكون على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل المجاز))[٥]، وهنا جاءت عبارة السيد الجرجاني في توضيح ما قاله السكاكي، لتشكل ربما بدايات الإشارة إلى هذا المصطلح (على وفق ما وقف عليه جهد البحث من مصادر)، يقول السيد الجرجاني: ((لم يرد به: أنّ اللفظ في المعنى المعرَّض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا، كما يتبادر الوهم إليه مما نقله المصنف عنه[٦]، وصرح به الشارح وأيده[٧]: بأنّ اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيه، أو مجازا أو كناية. وقد غفل عن مستتبعات التراكيب، فإنّ الكلام يدل عليها دلالة صحيحة، وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية؛ لأنّها مقصودة تبعا لا أصالة، فلا يكون مستعملا فيها)) [٨]. وقد لاقى توضيح السيد هذا استحسان كثير من الدارسين بعده [٩]. إلا أنّ مما يثير الاستغراب أن السيد الشريف لم يذكر هذا المصطلح في كتابه المعروف: (التعريفات)، ليضاف هذا الاستغراب إلى ما أشار إليه البحث من أنّ المصطلح لم ينل حظه من العناية المناسبة.

وبعد هذا بدأنا نشهد هنا وهناك ذكرا لمصطلح مستتبعات التركيب، إلى أن وصل الأمر إلى ابن عاشور الذي ربما يعدّ من أكثر من اعتنى بهذا المصطلح، تنظيرا وتطبيقا، على ما سيبينه البحث إن شاء الله.

ثم أخذ هذا المصطلح تتردد أصداؤه في الدراسات المعاصرة على أنحاء متباينة [١٠]، إلا أنّ دراسة مستقلة لم تنهض به، على الأقل في حدود ما اطلع عليه البحث.

مستتبعات التراكيب عند ابن عاشور

بين البحث في التمهيد أنّ لابن عاشور دورا بارزا في التعامل مع مصطلح مستتبعات التراكيب وتحديد مفهومه، ومن المعروف أنّ ابن عاشور قد قدم لتفسيره مقدمةً ثمينة، بيّن فيها المنهج السليم في تفسير القرآن الكريم واستنباط معانيه.

وهذه المقدمة وإن كانت للتنظير إلا أنّها تضمنت بيان كثيرٍ من معاني الآيات القرآنية، وفي مقابل هذا حفل تفسيره بوفرة من التنظير، مع تحديد كثير من المفاهيم التي تجاوزتها مقدمته، فضلا عن تأكيد ما تحدث عنه في المقدمة والتذكير به حيثما كان ذلك مطلوبا.

من هنا فلا يمكن لمن يريد أن يقف على مفهوم أمر ما عند ابن عاشور أن يفرق بين المقدمة والتفسير؛ لذا رأى البحث أن يقف عند كل مناسبة يتحدث فيها ابن عاشور عن مستتبعات التراكيب، فيحللها ويدرسها، ومن ثم يؤطرها بإطارها الموضوعي، ويضع لها عنوانا مناسبا، ثم يرتبها من العموم إلى الخصوص؛ ويقدمها بأسلوب يسيرٍ على القارئ(١١)، مع الحرص على ذكر عبارة ابن عاشور ما أمكن ذلك(١٢)، لتشكل الفقرات الحاصلة مع عنواناتها عناصر مفهوم المستتبعات عند ابن عاشور، وتشير إلى جهده في بيان هذا المفهوم، ليخلص البحث بعدها إلى رؤيته لهذا المفهوم، بمرجعياته وأصوله وعناصره وحدوده.

المستتبعات من مزايا اللغة العربية:

عدّ ابن عاشور المستتبعات بعمومها (١٣) واحدة من أبرز مزايا اللغة العربية، وذلك حينما خص في مقدمة تفسيره النفيسة (التي تحدث فيها عن أصول التفسير) جانبًا من الحديث عنها في إطار بيانه عن أساليب الإيجاز، منها ما جاء في المقدمة التاسعة التي بين فيها احتمال جملِ القرآن معانيَ متعددة، وعن المنهج السليم في الوقوف عليها. كما خص مستتبعات التراكيب بأنّها من خصائص اللغة العربية (١٤).

يقول في هذا الصدد: ((وقد أَرادَ اللهُ تعالى أَن يكونَ القرآنُ كتابًا مُخَاطَبًا به كُلُّ الأمم، في جمِيعِ العصور؛ لذَلِكَ جعلَهُ بِلُغَةٍ هي أَفصحُ كلامٍ بينَ لغاتِ البشر وهي اللغةُ العربيةُ، لأَسبابٍ يَلُوحُ لي منها، أَنَّ تلك اللغةَ أَوفرُ اللغاتِ مادَّةً، وأَقلُّهَا حُروفًا، وأَفصحُها لهجةً، وأَكثرُها تصرُّفًا في الدلالةِ على أَغراضِ المتكلِّمِ، وأَوفرُهَا أَلفاظًا، وجعلَهُ جامعًا لأَكثرِ ما يُمكِنُ أَن تَتحمَّلَهُ اللغةُ العربِيةُ في نظمِ تراكيبها من المعاني، في أَقلِّ ما يسمحُ بهِ نَظْمُ تلك اللغة، فكان قوامُ أَساليبهِ جاريًا على أُسلوب

الإيجازِ؛ فلذلِك كَثُرَ فيه ما لم يكثُر مثلُهُ في كلامِ بُلغاءِ العربِ. ومن أدق ذلك وَأَجدرِهِ بأَنْ نُنَبِّهَ عليهِ ... إرادة المعاني المُسْتَتْبَعَاتِ (بفتحِ الباءِ) من التراكيبِ المُسْتَتْبِعَةِ (بكسر الباء))) [١٥].

ورأى وجوب حمل معاني القرآن على جميع ما تحتمله ألفاظه وتراكيبه وإعرابه، مما يتوافق مع قرائن السياق، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ البقرة، في إمكان حمل المعنى في حال الوقف على: ﴿ لَا رَيۡبَۛ ﴾ ، وعلى: ﴿ فِيهِۛ ﴾ [١٦].

كما أوضح أنّ دلالة المستتبعات لا خلاف في وجوب الحمل عليها، في حين أنّ المشترك والحقيقة والمجاز محل تردد بين المتصدين لاستخراج معاني القرآن تفسيرًا وتشريعًا؛ مبينا أنّ ذلك ربما يعود إلى أنّه غير وارد في كلامِ العربِ قبل القرآن أو واقعٌ بِنُدرَةٍ [١٧].

دلالة مستتبعات التراكيب من دقائق العربية

بين ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ...۝١٤ ﴾ الحجرات، على أنّ (لمّا) النافية أخت (لم)، والفرق بينهما أنّ (لمّا) تدل على استمرار النفي إلى زمن التكلم، وهذا يؤذن غالبا أنّ النفي متوقع الوقوع، ومن هنا استدل على أنّ الأعراب آمنوا فيما بعد، موافقا لما رآه الزمخشري، ومخالفا لأبي حيان[١٨]، وقال: ((وهي دلالة من مستتبعات التراكيب، وهذا من دقائق العربية. وخالف فيه أبو حيان، والزمخشريُّ حُجَةٌ في الذوق لا يدانيه أبو حيان، ولهذا لم يكن قوله: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ تكريرا مع قوله: ﴿لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ ﴾)) [١٩].

معاني مستتبعات التراكيب تُعرف بالاستنباط

يرى ابن عاشور أنّ طرائق المفسرين للقرآن ثلاث: أولها الاقتصار على الظاهر، وثالثها التوسع في المسائل التي لها علاقة بالآية من خلال الاستعانة بالعلوم المختلفة. أما الثانية (وهي مستتبعات التراكيب) فقال: ((استنباطُ معانٍ من وراءِ الظاهر تقتضيها دلالةُ اللفظ أو المقام ولا يجافيها الاستعمال ولا مقصدُ القرآن، وتلكَ هي مستتْبَعَاتُ التراكيب... ككون التأكيدِ يدلُّ على إنكار المخاطَبِ أو تردُّدِهِ، وكفحوى الخطاب ودلالة الإشارة واحتمالِ المجازِ مع الحقيقة)) [٢٠].

مستتبعات التراكيب دلالتها عقلية

يرى ابن عاشور أنّ مستتبعات التراكيب دلالتها عقلية؛ لذا فهي لا تحتاج إلى علاقة وقرينة كتلك التي تحتاجها دلالة الاستعارة [٢١].

فقد رأى أنّ من مستتبعات التركيب المستفادة بالعقل ما أفيد من قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾﴾ الأنعام، فقد رأى أنّ تعليق فعل الإباحة: ﴿فَكُلُواْ﴾ بـ ﴿مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ أفهَمَ **أنّ** ((غير ما ذكر اسم الله عليه لا يأكلُهُ المسلمون، وهذا الـ(غير) يساوي معناه معنى ما ذكر اسم غير اللهِ عليهِ، لأنّ عادتهم أن لا يذبحوا ذبيحةً إلا ذكروا عليها اسم الله إن كانت هديًا في الحجِّ أو ذبيحةً للكعبة، وإن كانت قربانا للأصنام أو للجن ذكروا عليها اسم المتقرَّب إليه))[٢٢]، فأفاد هذا التركيب النهي عن أكل ما ذكر اسم غير الله عليه، والنهي عما لم يذكر اسم الله عليه (لأنّ ترك التسمية هنا منهم كان لتجنب ذكره)، كما أفاد النهي عن أكل الميتة ونحوها بتعيين ما ذكي دون الميتة بناء على عرف المسلمين؛ لأنّ النهي موجه إليهم[٢٣].

الوقوف على دلالة المستتبعات بحاجة إلى فهم دقيق

يرى ابن عاشور أنّ الوقوف على دلالة مستتبعات التراكيب بحاجة إلى تأمل في النص وفهم دقيق له؛ ذلك لأنّ دلالته عقلية كما مرّ معنا. كما حذر من أنّه بخلاف هذا ربما تكون هناك (غَفَلات) على حد عبارته [٢٤].

ذكر هذا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧﴾ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٨﴾﴾ الأنفال. إذ أرجع العدول عن مخالفة العلة للمعلَّل، بمجيء محصول التعليل ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ عين محصول المعلَّل ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ إلى أنّ ذلك كناية عن كون الفاعل ما فعل الفعل إلا لذات الفعل، لا لغرض آخر، ((فإفادةُ التعليل حينئذ معنى الحَصْر حاصلةٌ من مجرَّدِ التعليل بنفس المعلَّل، والحصر هنا من مستتبعات التركيب، وليس من دلالة اللفظ، فافهمهُ فإنه دقيق))[٢٥].

دلالة مستتبعات التراكيب ترتبط بمقصد المتكلم

يرى ابن عاشور في مستتبعات التراكيب أنّها مقصودة في القرآن الكريم، وأنّها من وجوه إعجازه؛ لأن تفيد معاني وافرة من ألفاظ وجيزة [٢٦].

وفي إطار عرض الآراء المختلفة لمسألة المشترك؛ ذكر ابن عاشور رأي الإمام الغزالي، ورأي الحسن البصري في صحة إرادة معان متعددة للمشترك، على أن يكون ذلك بإرادة المتكلم وليس بدلالة اللغة [٢٧]، وعلق على ذلك بقوله: ((وظني بهما أنّهما يريدان تصيير تلك الإرادة إلى أنّها دلالةٌ من مستتبعاتِ التراكيب؛ لأنّها دلالة عقلية لا تحتاج إلى علاقة وقرينة)) [٢٨]. بمعنى أنّه متى ما المتأمل على ما يدل على أن المتكلم قصد بالمشترك معانيه المختلفة وليس معنى واحدا؛ فيجب الحمل على جميعها.

وقد حمل ابن عاشور كثيرًا من المشترك الوارد في القرآن الكريم على معانيه، وعلى سبيل المثال فقد حمل (السلطان) في قوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴿٨٠﴾ ﴾ الإسراء، حمله على جميع معانيه، فهو ((اسمُ مصدر يُطلق على السلطة وعلى الحجة وعلى الملكِ. وهو في هذا المقام كلمة جامعة على طريقة استعمال المشترك في معانيه أو هو من عموم المشترك، تشمل أن يجعل له الله تأييدا وحجة وغلبة وملكا عظيما، وقد آتاه الله ذلك كله، فنصره على أعدائه، وسخر له من لم يُنَوِّهْ بنهوض الحجة وظهور دلائل الصدق، ونصرِه بالرعب)) [٢٩].

دلالة مستتبعات التراكيب يمكن الاستدلال عليها بالقرائن

دلل ابن عاشور من خلال تحليله لعدد من الآيات الكريمة على أنّ دلالة مستتبعات التراكيب يمكن الاستدلال عليها بالقرائن.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴿١﴾ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ﴿٢﴾ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ﴾ التكاثر، رأى ابن عاشور أنّ في ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ زجر في كلا الجملتين، لكن الثانية لها دلالة إضافية سوى التوكيد، والقرينة في ذلك مجيء عطفها على الأولى بحرف العطف (ثم) الذي يفيد التراخي الذي أشار إلى ((تراخي رتبة هذا الزجر والوعيد عن رتبة الزجر والوعِيد الذِي قبله، فهذا زجر ووعيد مماثل للأول لكن عطفه بحرف ثُمَّ اقتضى كونه أقوى من الأول لأنّه أفاد تحقيق الأول وتهويله))[٣٠]، كما عضد هذه الدلالة بما أثر عن ابن عباس رضي الله عنه من قوله ((كلا سوف تعلمون ما ينزل بكم من عذاب في القبر، ثم كلا سوف تعلمون عند البعث أنّ ما وُعدتم

به صدقٌ، أي تُجعلُ كلُّ جملة مرادًا بها تهديد بشيء خاص، وهذا من مستتبعات التراكيب والتعويل على معونة القرائن بتقدير مفعول خاص لكل من فعلي (تعلمون)، وليس تكرير الجملة بمقتض ذلك في أصل الكلام. ومُفادُ التكرير حاصل على كل حال)) [٣١].

دلالة مستتبعات التراكيب يمكن الاستدلال عليها من نظم الكلام

استند ابن عاشور أحيانا إلى نظم الكلام وترتيب الجمل لمعرفة دلالة مستتبعات التراكيب.

جاء ذلك . على سبيل المثال . عند تفسيره لسورة الواقعة، التي بينت ما أعد الله تعالى من نعيم لـ(السابقين) ولـ(أصحاب اليمين)، فرأى أنّ في ذكر (السابقين) جاءت لإشارة بـ (ثلة) قبل ذكر ما لديهم من نعم، قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٤﴾ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴿١٥﴾ مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيْهَا مُتَقَٰبِلِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ الواقعة، أما في ذكر (أصحاب اليمين) فقد سبقَ ذكرُ النعم الإشارة بـ(ثلة) إليهم، قال تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾ وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ ﴿٣١﴾ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴿٣٤﴾ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٨﴾ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٩﴾ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْءَاخِرِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ الواقعة، من هذا الترتيب والنظم خلص ابن عاشور إلى أنّ القرآن الكريم ((إنما أَخّرَ هذا عن ذكر ما لهم من النّعيم للإشعار بأنّ عزة هذا الصنف وقلته دون عزةِ صنف السابقين، فالسابقون أعز، وهذه الدلالة من مستتبعاتِ التراكيب المستفادة من ترتيب نظم الكلام))[٣٢].

وفي مثال آخر استدل ابن عاشور من مجيء (شديد العقاب) بعد (تنزيل الكتاب) في قوله تعالى: ﴿ حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٣﴾ ﴾ غافر، على أنّ ((﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ إفضاء بصريح الوعيد على التكذيب بالقرآن؛ لأنّ مجيئه بعد قوله: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ يفيد أنّه المقصود من هذا الكلام بواسطة دلالة مستتبِعات التراكيب)) [٣٣].

دلالة مستتبعات التراكيب تستدعي أحيانا دلالة اقتضاء

من ذلك ما ذكره ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾﴾ النصر، من أنّ ذكر دليل العموم (ويقصد به: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴾) عقب الأمر بالاستغفار

﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُ﴾) يدل على أنّه في حال الاستغفار سيغفر له؛ فجملة ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ أفادت تعليل الأمر بالاستغفار ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُ﴾، ورأى أنّ هذه ((دلالة تقتضيها مستتبعات التراكيب)) [٣٤].

مستتبعات التراكيب وعلاقتها بعلوم البلاغة

وردت عند ابن عاشور في مقدمته إشارة صريحة إلى أنّ مستتبعات التراكيب لها ارتباط بعلوم البلاغة في ثلاث مناسبات، الأولى حينما كان يتحدث عن الطريقة الثانية من طرائق التفسير الثلاث التي بينها في مقدمة تفسيره، فقال: ((وتلك هي من مستتبعات التراكيب، وهي من خصائص العربية المبحوث فيها في علم البلاغة))[٣٥].

والثانية جاءت في حديثه عن القراءات القرآنية واحتمالها لأكثر من معنى، فقال: ((لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادًا لله تعالى ليقرأ القراءُ بوجوهٍ فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئًا عن آيتين فأكثر، وهذا نظيرُ التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني))[٣٦].

والثالثة جاءت في إطار حديثه خصائص العربية في وفرة معانيها في قوام أساليب تجري على الإيجاز، فقال: ((ومن أدق ذلك وأجدره بأن ننبّه عليه في هذه المقدمة استعمال اللفظ المشترك في معنييه أو معانيه دفعة. واستعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازيّ معًا. بَلْهَ إرادةَ المعاني المكنّى عنها مع المعاني المصرّح بها، وإرادةَ المعاني المُسْتَتْبَعَاتِ (بفتح الباء) من التراكيب المُسْتَتْبِعَةِ (بكسر الباءِ)، وهذا الأخير قد نبّه عليه علماء العربيّة الذين اشتغلوا بعلم المعاني والبيان)) [٣٧].

وإذا كانت عبارته الأولى تشير إلى ارتباط مستتبعات التراكيب بالعنوان الأوسع، فإنّ عبارته الثانية، فيها التخصيص الذي يقصده فقد ربط مستتبعات التراكيب تحديدا بعلم المعاني، لأنّه في الثانية ذكر المستتبعات ولم يحدد مستتبعات التراكيب، أما عبارته الثالثة فقد كانت في اتجاه يحدد أنّ من نبّه إلى المستتبعات هم المشتغلون بعلمي المعاني والبيان، وليس في هذا ربط لمستتبعات التراكيب بعلم البيان، وعلى هذا فلكل من العبارات الثلاث دلالتها المقصودة في سياقها، ومن ثم فلا تعارض بين العبارات الثلاث.

مستتبعات التراكيب لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز

نبه ابن عاشور بعبارة واضحة وفي أكثر من موضع إلى أنّ مستتبعات التراكيب لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز، فقال على سبيل المثال في مقدمة التفسير وهو يبين مسألة التعريض: ((وبعض التعريض يحصل من قرائن الأحوال عند النطق بالكلام، ولعلّ هذا لا يوصف بحقيقة ولا مجاز ولا كناية، وهو من مستتبعاتِ التراكيب ودلالتها العقلية)) (٣٨)

وحينما كان يفسر قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعٗا ﴿٧١﴾ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنۡ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَالَ قَدۡ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذۡ لَمۡ أَكُن مَّعَهُمۡ شَهِيدٗا ﴿٧٢﴾ ﴾ النساء، وقف عند قوله تعالى: ﴿ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ ، ورآه خبرا أُكِّد بأقوى المؤكدات؛ فمن شأن هذا الخبر أن يُتلقّى بالاستغراب، والإخبار بذلك يستتبع الإنكار على كل من (بطّأ) (٣٩) والتعريض به، فضلا عن بقاء الخبر على حقيقته، فرأى أنّ هذا من مستتبعات التراكيب التي لا توصف بالمجاز (٤٠).

وفي قوله تعالى: ﴿ أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴿١٩١﴾ ﴾ الأعراف يرى ابن عاشور أنّ الضمير في ﴿ يُخۡلَقُونَ ﴾ يعود على المشركين، فيكون الحال فيه زيادة تفظيع التعجيب من إشراكهم بالله وعبادتهم أصنافا جاثمة في أماكنها ليست لها القدرة على الخلق، في حين أنّهم (المشركين) يرون خلقهم يتجدد بازدياد المواليد وبتغير أحوالهم، فالمضارع ﴿ يُخۡلَقُونَ ﴾ هنا له دلالتان، دلالة الصيغة ودلالة أصل المسند الفعلي، ((فصيغة المضارع دالةٌ على الاستمرار بقرينة المقام، ودلالة المضارع على الاستمرار والتكرُّر دلالةٌ ناشئة عن معنى التجدُّدِ الذي في أصل المسند الفعليّ، وهي دلالةٌ من مستتبعاتِ التّركيب بحسب القرائن المعيِّنةِ لها، ولا توصف بحقيقة ولا مجاز لذلك))(٤١).

ولابن عاشور رأي يتعلق بإمكان عدّ بعض التراكيب من المجاز أو من مستتبعات التراكيب، ويردّ ذلك إلى الناظر في النص، واكتفائه بقرينة المقام، أو بتعمقه في تحليل النص أو التركيب وتطلّبه للعلاقات والقرائن.

هذه القضية عرض لها عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ البقرة

فقد ذكر ابن عاشور هنا رأي الزمخشري الذي قدر فيه فعل (فظلموا) بعد: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۖ ﴾ ، ثم أخذ يعلل لماذا جاء الزمخشري بالفعل المحذوف مقترنا بالفاء، ورأى أنّ في ذلك مجازا على طريقة الاستعارة التي أجراها على النحو الآتي: ((إنما قُدِّرَ في الكشّاف الفعلُ المحذوف مقترنًا بالفاء لأنّ الفاء في عطف الجمل تفيد مع الترتيب والتعقيب معنى السببيّة غالبًا، فتكون الجملة

المعطوفة متَسَبِّبَةً عن الجملة المعطوف عليها، فشبّه وقوع ظلمهم حين كفروا النعمة عقب الإحسان بتَرَتُّبِ المُسَبَّبِ على السَّبَب في الحصول بلا ريثٍ وبدون مراقبة ذلك الإحسان، حتى كأنّهم يأتون بالظلم جزاءً للنعمة، ورمز إلى لفظ المشبه به برَدِيفِهِ وهو (فاء السببية) وقرينة ذلك ما يعلمه السامع من أنّ الظلم لا يصلح لأن يكون مسَبَّبًا عن الإنعام، على حدِّ قولك أحسنت إلى فلانٍ فأساءَ إليّ ... فالفاء مجازٌ لغير التّرَتُّب على أسلوب قولك: أنعمتُ عليه فكفر))[٤٢]

في حين أنّه رأى إمكان أن تحمل الفاء على أصل معناها، وهو الترتيب والتعقيب لا غير، فهو مطرد في استعمالها، والاطراد من علامات الحقيقة، أما السببية فأمر عارض.

وهنا يضع بين يدي من ينظر في النص إمكان عد هذا التركيب المفيد معنى السببية من خلال (الفاء) من المجاز (كما مرّ قبل قليل) أو من مستتبعات التراكيب، وذلك بناء على رأي الناظر في النص في الفاء وأصلها، فيقول: ((فلذلك كان معنى السببيّة حيثما استُفيدَ مُحتاجًا إلى القرائن، فإن لم تَتَطَلَّب له علاقةً قلت: هو من مستتبعاتِ تراكيبٍ بقرينة المقام، وإن تَطَلَّبتَ له علاقةً – وهي لا تعوزُك – قلت: هو مجازٌ؛ لأنّ أكثر الأمور الحاصلة عقب غيرها يكونُ مُوجِبُ التّعقيبِ فيها هو السببية، ولو عرفًا ولو ادّعاءً، فليس خروج الفاء عن التّرَتُّبِ هو المجاز، بل الأمر بالعكس))[٤٣].

ومن الواضح هنا أنّه يرجح كونها من مستتبعات التراكيب على المجاز.

التعريض من مستتبعات التراكيب

صرّح ابن عاشور في مناسبات متعددة بأنّ التعريض من مستتبعات التراكيب [٤٤]، ليس هذا فحسب، إنما يلحظ المتتبع لطريقة ابن عاشور في التحدث عن التعريض أنّه يحاول تحديده، مفصلا القول فيه، كما أنّه يحاول أن يميزه من خلال مقارنته بفنون بلاغية أخرى، كما أنّه يذكّر بين آونة وأخرى أنّ التعريض من مستتبعات التراكيب.

والتعريض عنده: ((أن يريد المتكلمُ من كلامه شيئًا، غير المدلول عليه بالتركيب وضعًا، لمناسبة بين مدلول الكلام وبين الشيء المقصود، مع قرينة على إرادة المعنى التعريضِيّ، فعُلم ألا بد من مناسبة بين مدلول الكلام وبين الشيء المقصود، وتلك المناسبة: إما مُلازِمَةٌ أو مُماثِلَةٌ، وذلك كما يقول العافي لرجل كريم: جئتُ لأُسلِّمَ عليك ولأنظر وجهك)) [٤٥].

وهو يرى أنّ التعريض إنّما يكون في التركيب، كما أنّ دلالته عقلية، ولا يوصف بحقيقة ولا مجاز؛ ولهذا فهو من مستتبعات التراكيب [٤٦].

ويضع ابن عاشور حدودا للتفريق بين التعريض والكناية، وليبيّن وجه العلاقة بينهما، فبيّن أنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ التعريض يكون في المركبات وأنّ الكناية تكون في دلالة الالفاظ(٤٧)، وقال: ((المعنى التعريضي من قبيل الكناية بالمركّب، فخُصّ باسم التعريض، كما أنّ المعنى الكنائيّ من قبيل الكناية باللفظ المفرد))(٤٨)، وبيّن العلاقة بينهما على أنّها علاقة عموم وخصوص، فقال: ((والتعريض قد يكون كناية وليس من أصنافها؛ فإنّ بينه وبين الكناية عمومًا وخصوصًا وجْهِيّا؛ لأنّ التعريض كلامٌ أُريدَ به لازمُ مدلوله، وأما الكناية فهي لفظ مفرد يراد به لازم معناه، أمّا الحقيقيّ كقوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ ﴾ الزمر، وأما المجازي نحو قولهم للجواد: جبانُ الكلب إذا لم يكن له كلب، فأما التعريض فليس إرادةَ لازم معنى لفظ مفرد ولا لازم معنى تركيب، وإنّما هو إرادةٌ لنُطقِ المتكلمِ بكلامه))(٤٩)، ويعني بإرادة المتكلم هنا مقصده من الكلام.

ويبدو أنّ هذا جاء بعد عناية من ابن عاشور بالتعريض وغرضه، فقال: ((غرض المعنى الكنائي غير غرض المعنى الصريح، وهذا هو الذي استخلصتُهُ في تحقيق معنى التعريضِ، وهو أنْ يكون غرض الحكم المشار إليْه به غير غرض الحكم المصرح به، أو أنْ يكون المحكوم له به غيرَ المحكوم له بالصريح، وهذا الوجه مستندٌ إلى الظاهرِ والتحقيقِ بيْن متناثرِ كلامهم (٥٠) في التعريض المعروفِ من الكناية)) (٥١)، على أنّه ذكر في بعض الأحيان أنّ ((التعريض من قبيل الكناية التلويحية لما فيه من خفاء الانتقال من المعنى إلى لوازمه)) (٥٢).

كما فرّق ابن عاشور بين التعريض وضرب المثل، وذلك بقوله: ((والفرق بين التعريض وبين ضرب المثل: أنّ ضرب المثل ذكر كلام يدلّ على تشبيه هيئة مَضْرِبِهِ بهيئة مُورِدِهِ، والتعريض ليس فيه تشبيهُ هيئة بهيئة. فالتعريض كلامٌ مستعمل في حقيقته أو مجازه، ويحصل به قصد التعريض من قرينةِ سَوْقِهِ، فالتعريض من مستتبعات التراكيب)) (٥٣).

ومن هنا فقد عد قوله تعالى في المشركين: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ ۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنفال، تعريضا بتشبيههم بالدواب، وليس من ضرب المثل، مستندا في ذلك إلى أنّ جملة ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ جاءت معترضة، وتتضمن في أصلها سوى ما أفادته من معنى التعريض خبرين بمعناهما الحقيقي ((فأنّ الدواب ضعيفة الإدراك، فإذا كانت صماء كانت مثلا في انتفاء الإدراك، وإذا كانت مع ذلك بكما انعدم منها ما انعدم منها ما يَعرِفُ به صاحبُها ما بها، فانضم عدم الإفهام إلى عدم الفهم))(٥٤).

ومما حدده ابن عاشور على أنّه تعريض وأنّه من مستتبعات التراكيب، مستندا إلى ما قال إنّه (باعتبار مُثار مقامات التكلم بها)، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴿٤١﴾ ﴾ فاطر، فقد رأى أنّ في ذكر إمساك السموات عن الزوال بعد الإطناب في محاجة المشركين يفيد معنى إضافيا هو التعريض بالتهديد(٥٥)، فإنّ ما يدعون إليه يبلغ من الفظاعة مبلغا عظيما، من شأنه أن يزلزل الأرضين ويسقط السماء، كما في قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ ﴾ مريم.

الإيماء من مستتبعات التراكيب

بين ابن عاشور من خلال تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُبۡصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوۡلَآ إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرۡجِعُونَهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ الواقعة أنّ الإيماء يمكن أن يكون من مستتبعات التراكيب؛ فقد رأى أنّ قوله تعالى: ﴿ فَلَوۡلَآ إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ﴾ ((إيماءٌ إلى أنّ الغرض من سوق هذا الدليلِ إبطال إنكارهم البعث الذي هو لحكمة الجزاء، ومن مستتبعات هذا الكلام أن يُفيدَ الإيماء إلى حكمةِ الموت بالنسبة للإنسان لأنّه لتخليص الأرواح من هذه الحياة الزائلة المملوءة باطلا إلى الحياة الأبدية الحق التي تجري فيها أحوال الأرواح على ما يناسب سلوكها في الحياة الدنيا))(٥٦)، على أنّ ﴿ مَدِينِينَ ﴾ هنا بمعنى: مجزيّين، وأنّ جملة: ﴿إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ﴾ فرضٌ وتقديرُ، على تقدير (إن) بمعنى: (لو)، وتقدير الكلام: لو كنتم غير مجزيين، فيقتضي ((أنّه لولا أنّكم مدينون لما انتزعنا الأرواح من أجسادها بعد أن جعلناها فيها، ولأبقيناها ... فتكون الآية مشتملة على دليلين: أحدهما بحاقّ التركيب، والآخر بمستتبعاته التي أومأ إليها قوله: ﴿إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ﴾، والغرض الأول هو الذي ذُيِّلَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾))(٥٧).

بعض القصر من دلالة مستتبعات التراكيب

من خلال تفسيره لآيات من كلام الله تعالى، بين ابن عاشور أنّ القصر (ويسميه هنا: الحصر) (٥٨) يكون في بعض المواضع من مستتبعات التراكيب، وربما وصف الوقوف على هذه الدلالة بأنّه دقيق وبحاجة إلى فهم وقد وقعت فيه (غفلات)، وقد مر البحث على هذا عند الحديث على أنّ الوقوف على دلالة مستتبعات التراكيب بحاجة إلى فهم دقيق من خلال عرض شاهد ابن عاشور من قوله تعالى: ﴿... وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقۡطَعَ دَابِرَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٧﴾ ﴾ الأنفال.

ومن ذلك قوله تعالى في حكايته قصة أصحاب الجنة: ﴿وَغَدَوْاْ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ ﴿٢٥﴾ فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوٓاْ إِنَّا لَضَآلُّونَ ﴿٢٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٢٧﴾﴾ القلم، فقد رأى ابن عاشور أنّ في: ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ دلالة على اختصاص الحرمان بأصحاب الجنة ((فالحرمانُ الأعظمُ قد اختُصَّ بهم إذ ليس حرمانُ المساكين بشيءٍ في جانب حرمانهم)) (٥٩)، وقد كانوا بيتوا حرمان المساكين من فضول ثمارهم؛ فكانوا هم المحرومين. واستدل على ذلك بقرينة ((تقديم المسندِ إليه بِأن أُتيَ به ضميرًا بارزًا مع أنّ مقتضى الظاهر أن يكون ضميرًا مستترًا في اسم المفعول مقدرًا مؤخّرًا عنه؛ لأنّه لا يتصور إلا بعد سماع مُتَحَمَّلِهِ، فلما أُبرِزَ الضمير وقُدّمَ كان تقديمهُ مؤذنًا بمعنى الاختصاص، أَي القصر، وهو قصرٌ إضافي، وهذا من مستتبعاتِ التراكيب والتعويل على القرائن)) (٦٠).

مستتبعات الغرض

ومن المستتبعات كذلك: مستتبعات الغرض، ذكرها ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ فاطر، في موضع قوله تعالى: ﴿فِيهِ مَوَاخِرَ﴾، الذي ذكر بأنّه الظرف هنا (فيه) مقدم، على عكس ما جاء في سورة النحل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾﴾ النحل، ورأى أن هذا التقديم في سورة فاطر لأنّ الآية مسوقة مساق الاستدلال على عظمة صنع الله عز وجل، فقدم الظرف؛ لأنّ طفو الفلك أظهر في الاستدلال على عظمة صنع الله عز وجل.

والمخر في البحر آية كذلك من صنع الله عز وجل، بخلق وسائله والإلهام له ((فأخّرَ هنا لأنّه من مستتبعات الغرض لا من مقصِدِه، فهو يستتبِعُ نعمة تيسير الأسفار لقطع المسافات التي لو قطعت بسير القوافل لطالت مدة الأسفار)) (٦١).

ابن عاشور يرى أنّ هناك مقصدا للمتكلم من سوق الكلام، ويمكن أن يستتبع هذا غرضا، الذي بدوره يمكن أن يستدل منه على أمر ما، فالفلك في البحر مذكورة هنا بقصد أن يُستدل منها على دقيق صنع الله، والغرض من صنعها حَملُ الإنسان عليها، وهذا يستتبع نعمة تيسير الأسفار.

فههنا لا يوجد تركيب له دلالة من حاق التركيب ودلالة من مستتبعاته كما في مستتبعات التراكيب، إنّما مستتبع لغرض من سوق كلام، ومن هنا يمكن الوقوف على الفرق بينهما.

مستتبعات الحذف

من بين المستتبعات التي ذكرها ابن عاشور في تفسيره: مستتبعات الحذف، وذلك عند تفسيره لقوله عز وجل: ﴿ قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ الزمر، فقد رأى أن ثمة مقابلة بين ﴿ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ ﴾ وبين ﴿ إِنِّى عَٰمِلٌ ﴾، وأنّ هذه المقابلة دلت على متعلق ﴿ إِنِّى عَٰمِلٌ ﴾، والمعنى: إنّي عامل ثابت في نصحي ودعوتي إلى ما ينجيكم، على أنّ حذف هذا المتعلق ((مشعرٌ بأنّه لا يقتصر على مقدار مكانته وحالته، بل حاله تزداد كل حينٍ قوةً وشدةً لا يعتريها تقصير ولا يثبطها إعراضهم، وهذا من مستتبِعات الحذف))[٦٢].

مستتبعات أخرى

ذكر ابن عاشور في تفسيره أنواعًا من المستتبعات لكنّه لم يقف عندها كما فعل مع مستتبعات التراكيب، كما أنّه لم ينشغل ببيان الفرق بينها.

من بين هذه المستتبعات ما قال إنّه من مستتبعات الكلام، وذلك في مقدمته حينما كان يتحدث عن الأصل اللغوي لـ (التفسير)، فوقف عند دلالة التضعيف في (فسّر) إن كانت للتكثير، فعرض دليلا من كلام الزمخشري في خطبة تفسيره (الكشاف) التي جاء فيها: ((الحمد لله الذي أَنزلَ القرآن كلامًا مُؤلّفًا مُنظّمًا، ونَزّلهُ على حسَبِ المصالح منجما))، فالزمخشري جمع في كلامه هذا بين (أنزل) و(نزّل)، وذكر ابن عاشور كلام (المحققين) من شراح الكشاف من أنّه جمع بينهما لما في (نَزّلَ) من الدلالة على التكثير، الذي يناسب ما أَراده الزمخشري من التدريج والتنجيم، ثم علل حصول دلالة التكثير التي أشاروا إليها بقوله: ((وأنا أرى أنّ استفادة معنى التكثير في حال استعمال التضعيف للتعدية أمرٌ من مستتبعات الكلام، حاصلٌ من قرينة عدول المتكلِّم البليغ عن المهموز الذي هو خفيفٌ إلى المضعف الذي هو ثقيلٌ، فذلك العدولُ قرينةٌ على المراد وكذلك الجمعُ بينهما في مثل كلام (الكشاف) قرينةٌ على إرادة التكثير))[٦٣].

ومن الملاحظ أنّ هذا العدول احتاج إلى أكثر من تركيب، كما أنّ دلالة التكثير استنبطت من قرائن خطبة تفسير الكشاف، وكذلك من المفسر نفسه الذي قصد العدول لإعطاء كل كلمة مدلولها المراد؛ فالدلالة من مجمل كلام في خطبة الكتاب؛ لذلك عدها ابن عاشور أنّها من مستتبعات الكلام.

من بين المستتبعات الأخرى التي ذكرها ابن عاشور في تفسيره ما سمّاه **بمستتبعات الخطاب**، جاء ذلك حينما كان يفسر قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟

لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ ﴿١٢﴾ ﴾ هود، فقد رأى في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ ﴾ تعليلا للتحذير من ترك النبي صلى الله عليه وسلم بعض ما يوحى إليه بسبب مقال المشركين: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ ﴾، أكده القصر الإضافي المستفاد من (إنّما)، بمعنى: أنت نذير لا موكّلٌ بإيقاع الإيمان، كما أنّ فيه دلالة أخرى هي التعريض بالمشركين برد اعتقادهم أنّ الرسول يأتي بما يُسأل عنه من الخوارق، فإذا لم يأتهم به جعلوا ذلك سندا في تكذيبهم، هذا الرد التعريضي رآه ابن عاشور ((حاصلا من مستتبعات الخطاب ... إذ كثُرَ في القرآن ذكر نحو هذه الجملة في مقام الردّ على المشركين والكافرين الذين سألوا الإتيان بمعجزات على وفق هواهم))[٦٤].

ومن الملاحظ أنّ ابن عاشور استنبط تلك الدلالة الإضافية من خلال النظر في عموم خطاب المشركين الذي ورد في هذا الموضع وفي غيره من في القرآن الكريم، وعموم خطاب القرآن الكريم في الرد على المشركين؛ ولذلك كان هذا من مستتبعات الخطاب وليس من مستتبعات التراكيب.

ومن بين المستتبعات الأخرى: **مستتبعات المقام**، وقد ذكرها ابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكۡرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِۖ فَبَشِّرۡهُ بِمَغۡفِرَةٖ وَأَجۡرٖ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴿١٢﴾ ﴾ يس، إذ رأى أولا أنّ القصر في ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكۡرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِۖ ﴾ يقتضي نفي أن يتعلق الإنذار بالذين لم يتبعوا الذكر، وأنّ هذا فيه كناية تعريضية بأنّ الذين لم ينتفعوا بالإنذار بمنزلة الأموات، لقوله تعالى:
﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيّٗا ... ﴿٧٠﴾ ﴾ يس، ثم جاء الاستطراد بعد ذلك على طريقة التخلص:
﴿ إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ لإثبات البعث ((فإنّ التوفيق الذي حفّ بمن اتّبع الذكر وخشي الرحمان هو كإحياء الميت؛ لأنّ حالة الشرك حالة ضلال يشبه الموت، والإخراجَ منه كإحياء الميت، فهذه الآية اشتملت بصريحها على علم بتحقيقِ البعث واشتملت بتعريضها على رمزٍ واستعارتين ضمنيّتَين: استعارة الموتى للمشركين، واستعارة الأحياء للإنقاذ من الشرك، والقرينة هي الانتقال من كلامٍ إلى كلام لما يومئ إليه الانتقال من سبق الحضور في المخيّلةِ فيشملُ المتكلمَ مما كان يُتكلّمُ في شأنه إلى الكلام فيما خطر له. وهذه الدلالة من مستتبعات المقام وليست من لوازم معنى التركيبِ)) [٦٥].
والعبارة الأخيرة فيها تصريح في وجود فرق بين مستتبعات المقام ومستتبعات التراكيب.

ويلاحظ من عبارة ابن عاشور أنّه يردّ المعنى المضاف الذي حصل (في المجمل من الكلام الأول والكلام الثاني) إلى مقصد المتكلم في مقام محدد، هو مقام استثارة مخيلة السامع واستثارة ذكائه، وذلك في أن يكون الكلام في شأن، بحيث يقصد المتكلم أن يثير عند السامع خواطر معينة، ثم ينتقل بالكلام إلى تلك الخواطر التي استحثها عند المتلقي. وأشار إليه ابن عاشور إلى أنّه خطاب الذكي [٦٦].

خلاصة المفهوم

من تتبع العنوانات السابقة والنظر فيها، يمكن الخروج بمفهوم ابن عاشور لمصطلح مستتبعات التراكيب، ويتمثل بصياغة التعريف الآتي:

دلالة إضافية تبعية لتركيب أو أكثر، على أصالة معنى حاقّ التركيب، لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز، تعد من دقائق مزايا العربية وبلاغتها، وهي دلالة عقلية تتطلب فهما دقيقا، ترتبط بمقصد المتكلم، وتدرك بالاستنباط، ويمكن الاستدلال عليها من القرائن ومن نظم الكلام. ومن بينها الحذف وغرض الكلام. ويمكن أن يكون التعريض والإيماء والقصر من هذه الدلالة.

ومستتبعات التراكيب تختلف عن مستتبعات أخرى مثل: الكلام والخطاب والمقام.

وختاما ... فإنّ البحث وقف على أنّ مصطلح مستتبعات التراكيب قديم جديد، نشأ في بيئة الحواشي والشروح، ومن ثم فإنّه كان إلى دائرة العقل والمجادلة والمنطق أقرب، ولو تغيرت بيئته إلى دائرة التذوق والتحليل والجمال لكان لهذا المصطلح شأن آخر.

كما وقف على أنّ ابن عاشور من أبرز الذين خدموا هذا المصطلح، على الرغم من وجود أمر مهم وهو أنّه لم يحلل جميع آيات القرآن الكريم وتراكيبه على وفق مستتبعات التراكيب، ولو فعل لاحتاج ربما إلى تفسير آخر إلى جانب تفسيره، فأغلب التراكيب القرآنية لا تخلو من التعريض الذي يعد واحدا من مستتبعات التراكيب، فكيف بالباقي! ولكن يبدو أنّه كان ينبّه إلى مستتبعات التراكيب حينما يكون الوقوف عليها دقيقا، ويترك الواضح منها، وأنّه أراد أن يشير للخاصة من الدارسين إلى هذا المصطلح وأن يعرفهم به.

بقي أن يشير البحث إلى أنّ إشارة ابن عاشور إلى وجود مستتبعات للكلام وأخرى للخطاب وأخرى للمقام تستدعي عقد دراسات حولها، الأمر الذي يقترحه البحث موضوعا لدراسات مهمة تنهض بها.

ثبت المصادر

١. أساليب البيان والصورة القرآنية، دراسة تحليلية لعلم البيان، د. محمد إبراهيم شادي، دار والي الإسلامية، المنصورة، ط١، ١٩٩٥.
٢. استدراكات الصعيدي على الإيضاح في مسائل البيان دراسة وتقويم، دخيل الله بن محمد الصحفي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية/ جامعة أم القرى/ كلية اللغة العربية، ١٤٢٩هـ.
٣. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، عصام الدين إبراهيم بن محمد الحنفي(ت٩٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
٤. الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان، أحمد محمد الحجار، معهد الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة، د.ط، د. ت.
٥. الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ)، شرح د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، د.ت.
٦. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤٢٠هـ.
٧. التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور(ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، ١٩٨٤ هـ.
٨. التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٠٤.
٩. الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمّان، ط٢، ٢٠٠٩.
١٠. حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
١١. الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
١٢. علم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، بدوي طبانة، دار الثقافة، بيروت، د.ط، د.ت.
١٣. علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٤.
١٤. قراءة في الأدب القديم، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبه، القاهرة، ط٤، ٢٠١٢.
١٥. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د.ت.
١٦. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح نصر الله بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الكاتب (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ.
١٧. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(ت٧٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠١٣.

١٨. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٣.
١٩. المعجم المفصل في علوم البلاغة، إنعام فوّال عكّاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٦.
٢٠. معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
٢١. المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧.
٢٢. مفتاح العلوم، المؤلف: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت٦٢٦هـ)، ضبطه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.
٢٣. مفهوم الحصر وآثاره الفقهية والأصولية، خالد تواتي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية أصول الدين، د.ت.
٢٤. الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.
٢٥. نظرات في البيان، د. محمد عبد الرحمن نجم الدين الكردي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦.

الهوامش

(١) مما قيل عنه على سبيل المثال: إنه ((باب جليل غيّبه غبار العجمة)). ينظر: قراءة في الأدب القديم، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبه، القاهرة، ط٤، ٢٠١٢: ٣٤.

(٢) بعض معاجم المصطلحات الأصولية تذكر مصطلحا قريبا من مستتبعات التراكيب، وهو: الدلالة التابعة، على أن هذه الدلالة تقابل الأصلية، وأنها تستنبط من اللغة، وأنها ليست بدلالة عقلية. ويبدو أن هذا الكلام فيه تعويل على ما جاء في موافقات الشاطبي. ينظر: معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال: ١٤٧، والموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ): ٢/ ١٠٥.

(٣) وهو (الاستتباع)، وعرّفه بأنه: ((المجيء بوجه يستتبع وجها آخر)). ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب: ١/ ١٠٣. وينظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة، إنعام فوّال عكّاوي: ٦٨. كما أن هناك مصطلحات شائعة في كتب النقد والبلاغة ربما أشبهت مستتبعات التراكيب لوجود علاقة العموم والخصوص بينهما، مثل: (التوسع في المعنى، معنى المعنى، ظلال المعنى، الإلماح في المعنى، مساحة التعبير). ينظر على سبيل المثال: الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي: ١٣٧ و١٤٢، المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي: ٧.

(٤) ينظر على سبيل المثال: حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ): ٥٣٧.

(٥) مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت٦٢٦هـ): ١/ ٤١٢.

(٦) ويقصد به الخطيب القزويني. ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ): ٣٤٥

(٧) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(ت٧٩٢هـ): ٦٣٧.

(٨) الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت٨١٦هـ): ٤٠٦.

(٩) ينظر على سبيل المثال: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، عصام الدين إبراهيم بن محمد الحنفي(ت٩٤٣هـ): ٢/ ٣٥٩.

(١٠) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ): ٥/ ١٩٦، والإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان، أحمد محمد الحجار: ٢٢٨، وعلم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، بدوي طبانة: ٢٥٢، وعلم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح: ٣١٧_٣١٨، ونظرات في البيان، د. محمد عبد الرحمن نجم الدين الكردي: ٢٧٠، وأساليب البيان والصورة القرآنية، دراسة تحليلية لعلم البيان، د. محمد إبراهيم شادي: ٤٣٠. وينظر: استدراكات الصعيدي على الإيضاح في مسائل البيان دراسة وتقويم، دخيل الله بن محمد الصحفي: ١٩٨.

(١١) يقوم على تسهيل عبارة ابن عاشور المركزة والمكثفة، والتي لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقها وربطها بالسابق واللاحق

(١٢) لكي يضع البحث بين يدي المتلقي صورة ناصعة لجهد ابن عاشور بعبارته الخاصة وبأسلوبه ومصطلحاته، مع مراعاة إمكانية فهمها.

(١٣) ولعل هذه إشارة واضحة من ابن عاشور إلى أن المستتبعات أنواع كما سيأتي في البحث.

(١٤) ينظر: التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور(ت١٣٩٣هـ): ٤٢/١.

(١٥) تفسير ابن عاشور: ٩٨/١.

(١٦) ينظر: تفسير ابن عاشور: ٩٨/١.

(١٧) ينظر: تفسير ابن عاشور: ٩٨/١.

(١٨) قال أبو حيان: ((وجاء النفي بلما الدالة على انتفاء الشيء إلى زمان الإخبار، وتبين أنّ قوله: لم تؤمنوا، لا يراد به انتفاءُ الإيمان في الزمن الماضي، بل متصلا بزمان الإخبار أيضا؛ لأنك إذا نفيتَ بلم، جاز أن يكون النفي قدِ انقطع؛ ولذلك يجوز أن تقول: لم يقم زيدٌ وقد قامَ، وجاز أن يكون النفيُ متصلا بزمن الإخبار. فإذا كان متصلا بزمن الإخبار، لم يجز أن تقول: وقد قامَ؛ لتكاذب الخبرين. وأما لَمَّا، فإنها تدل على نفي الشيء متصلا بزمان الإخبار؛ ولذلك امتنع: لمّا يَقُمْ زَيدٌ وقدْ قَامَ؛ للتكاذُبِ)). البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ): ٥٢٣/٩، وينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ٤/ ٣٨٠.

(١٩) تفسير ابن عاشور: ٢٦/ ٢٦٦.

(٢٠) تفسير ابن عاشور: ١/ ٤٢.

(٢١) ينظر: تفسير ابن عاشور: ١/ ٩٩.

(٢٢) تفسير ابن عاشور: ٨/ ٣٢.

(٢٣) ينظر: تفسير ابن عاشور: ٨/ ٣٢.

(٢٤) ينظر: تفسير ابن عاشور: ٩/ ٢٧٢.
(٢٥) تفسير ابن عاشور: ٩/ ٢٧٢.
(٢٦) ينظر: تفسير ابن عاشور: ٩/ ٢٠٩.
(٢٧) ينظر: تفسير ابن عاشور: ١/ ٩٨.
(٢٨) تفسير ابن عاشور: ١/ ٩٨.
(٢٩) تفسير ابن عاشور: ١٥/ ١٨٧.
(٣٠) تفسير ابن عاشور: ٣٠/ ٥٢١.
(٣١) تفسير ابن عاشور: ٣٠/ ٥٢١.
(٣٢) تفسير ابن عاشور: ٢٧/ ٣٠٣.
(٣٣) تفسير ابن عاشور: ٢٤/ ٨٠.
(٣٤) تفسير ابن عاشور: ٣٠/ ٥٩٧.
(٣٥) تفسير ابن عاشور: ١/ ٤٢.
(٣٦) تفسير ابن عاشور: ١/ ٥٥.
(٣٧) تفسير ابن عاشور: ١/ ٩٨.
(٣٨) تفسير ابن عاشور: ١/ ٤٦١.
(٣٩) رأى ابن عاشور أن الضمير في (منكم) يمكن أن يعود على المنافقين، تأييدا لرأي مجاهد وقتادة وابن جريح، كما يمكن أن يعود على ضعفة المؤمنين، يتثاقلون عن الخروج، تأييدا لرأي الرازي الذي نقله عن مجموعة من المفسرين.
(٤٠) ينظر: تفسير ابن عاشور: ٥/ ١٩٩.
(٤١) تفسير ابن عاشور: ٩/ ٢١٦.
(٤٢) تفسير ابن عاشور: ١/ ٥١٠.
(٤٣) تفسير ابن عاشور: ١/ ٥١١.
(٤٤) ينظر على سبيل المثال: تفسير ابن عاشور: ٢/٤٥١، ٩/ ٣٠٥.
(٤٥) تفسير ابن عاشور: ٢/ ٤٥٠.
(٤٦) ينظر: تفسير ابن عاشور: ١/ ٤٦١.
(٤٧) وهنا يخالف ابن عاشور ابنَ الأثير في أن ابن الأثير يرى: ((أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا، فتأتي على هذا تارة، وعلى هذا تارة أخرى، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة والدليل على ذلك أنه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب)). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح نصر الله بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الكاتب (ت٦٣٧هـ): ٢/ ١٨٦.
(٤٨) تفسير ابن عاشور: ٢/ ٤٥٠. وابن عاشور هنا يرى أنه لا يبتعد عن الزمخشري الذي يرى أن التعريض غير الكناية من جهة تباين غرضيهما، ورأى أن السكاكي أقرب إلى الصواب؛ لأنه جعل بعض التعريض من الكناية.

(٤٩) تفسير ابن عاشور: ٩/ ٣٥٠.

(٥٠) يقصد هنا علماء البلاغة.

(٥١) تفسير ابن عاشور: ١/ ٤٦١.

(٥٢) تفسير ابن عاشور: ١/ ٤٦١.

(٥٣) تفسير ابن عاشور: ٩/ ٣٥٠.

(٥٤) تفسير ابن عاشور: ٩/ ٣٠٥.

(٥٥) تفسير ابن عاشور: ٢٢/ ٣٢٩.

(٥٦) تفسير ابن عاشور: ٢٧/ ٣٤٦.

(٥٧) تفسير ابن عاشور: ٢٧/ ٣٤٦.

(٥٨) القصر والحصر مسميان لشيء واحد، إلا أن الأصوليين يعتمدون في الغالب مصطلح الحصر، في حين أن البلاغيين يعتمدون مصطلح القصر: ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١/ ٤٤٨، ومفهوم الحصر وآثاره الفقهية والأصولية، خالد تواتي: ٤٣.

(٥٩) تفسير ابن عاشور: ٢٩/ ٨٦.

(٦٠) تفسير ابن عاشور: ٢٩/ ٨٦.

(٦١) تفسير ابن عاشور: ٢٢/ ٢٨٠.

(٦٢) تفسير ابن عاشور: ٢٤/ ٢٠.

(٦٣) تفسير ابن عاشور: ١/ ١١.

(٦٤) تفسير ابن عاشور: ١٢/ ١٨.

(٦٥) تفسير ابن عاشور: ٢٢/ ٣٥٤.

(٦٦) ينظر: تفسير ابن عاشور: ٢٢/ ٣٥٥. وخطاب الذكي يذكره البلاغيون في مسألة مقتضى الحال، في أن مقام خطاب الذكي يباين خطاب الغبي. ينظر على سبيل المثال: الإيضاح في علوم البلاغة: ١/٤٣.